مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٨٣

الخميس، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد زاغاينوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥) (S/2016/766)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥) (S/2016/766)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من الدول التالية: أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، صربيا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا واليونان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/766، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥).

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/838، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته كل من: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٤ صوتاً مؤيداً وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً. وإنني فخور بدور المملكة المتحدة بصفة القائم على الصياغة، وأشعر بالامتنان لتلك الوفود في مجلس الأمن التي أيدت القرار اليوم.

إنه تجديد حيوي. فأزمة الهجرة تظل أحد أكبر التحديات المشتركة. وقد هلك الآلاف في عبور البحر الأبيض المتوسط وما زال الآلاف يستمرون في المخاطرة بحياتهم لإيجاد مستقبل

أكثر أماناً. وقد تعرّض الكثير منهم للاستغلال، وربما جميعهم – على يد العصابات، في أحلك نقاط حياتهم، دون أي اعتبار لسلامتهم، ودون احترام لأي شيء سوى الربح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، اتخذنا موقفاً ضد هؤلاء المتّجرين. وأذنّا لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساهمين في العملية باعتراض رجال العصابات هؤلاء وقواربهم في أعالي البحار. ومنذ اتخاذ ذلك القرار، ألقى الرجال والنساء الشجعان لعملية الاتحاد الأوروبي مباشرة القبض على ٩٠ ممن يُشتبه بكونهم مهربين وعطلوا أكثر من ٣٠٠ من سفن التهريب.

بقيامنا بذلك، أرسلنا إشارة واضحة مفادها أنه لم يعد بإمكان المهربين العمل بإفلات من العقاب في المياه الدولية.

وأدت أيضا الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي إلى إنقاذ أرواح، ويقدر بأنه تم إنقاذ ٢٦ ٠٠٠ شخص. ولكن لم يتم التغلب على شبكات التهريب. وبالتالي، دعونا من خلال هذا التجديد اليوم، نعبر من جديد عن التزامنا بدعم عملية صوفيا، وهي تواصل عملها الحيوي المتمثل في إيقاف المهربين، وحجز مراكبهم. ولنكن واضحين في هذه الجلسة المفتوحة، بأن عملية صوفيا لا تستهدف إلا المهربين والمراكب الفارغة. وسيتم أخذ المهاجرين الذين يتم العثور عليهم في سياق العملية، إلى أوروبا في إطار الإجراءات المعمول بها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل ما في وسعه لحماية حقوق الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية.

وتشكل الإجراءات المتخذة ضد المهربين في أعالي البحار جزءا رئيسيا، ولكنه مجرد جزء من الحل لمعالجة التحرك الجماعي للأشخاص. ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك الفقر والصراع وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويجب علينا أيضا القيام بالمزيد لدعم البلدان التي تستضيف اللاجئين من البلدان المجاورة، والمساعدة على الحد من التحركات الثانوية، التي تشكل مخاطر كثيرة للمهاجرين واللاجئين.

وفي حين أننا نسلم بفوائد الهجرة إلى بلدان المنشأ وبلدان المقصد، فضلا عن المهاجرين أنفسهم، يجب إدارة العملية. ولجميع الدول الحق في مراقبة حدودها بما يتماشى مع القانون الدولي، بل أيضا تمشيا مع الالتزام بقبول عودة مواطنيها. وعليه، فإننا بحاجة إلى نهج شامل للتحرك الجماعي للأشخاص. ويشكل القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦) جزءا من ذلك الجهد، وجانبا هاما من الحل الأوسع للأزمة .

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إمتنعت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن التصويت على القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦)، الذي يمدد لفترة سنة أخرى ولاية القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، بشأن التهريب غير المشروع للمهاجرين والاتجار بالبشر في البحر الأبيض المتوسط. وقد قمنا بذلك لأننا نعتقد أن الأسباب التي دفعت وفد بلدنا قبل سنة إلى اتخاذ نفس القرار لم تتغير كثيرا. وبالتالي فنحن ثابتون في الإعراب عن موقفنا كما كان عليه الحال في عام ٢٠١٥.

ونكرر الشكوك في أن القرار هو الصك الملائم الذي يعالج بشكل شامل ومناسب المأساة التي يعيشها آلاف البشر، والناجمة عن مأساة الحرب وعدم الاستقرار السياسي والفقر، الإرهاب، وانتشار أعمال العنف التي تعاني منها المناطق الرئيسية في أفريقيا والشرق الأوسط، وهم يحاولون الوصول إلى الملاذات الآمنة بفارغ الصبر مخاطرين بحياتهم، في حين يصبحون ضحايا المنظمات الإجرامية التي تستفيد من تهريب البشر والاتجار بهم.

ويعبر تقرير الأمين العام (S/2016/766) المقدم عملاً بالقرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) عن القلق العميق في الفقرتين ٥٩ و ٣، على التوالي جراء

«عدم انخفاض عدد الرجال والنساء والأطفال الذين يموتون أو يُفقدون في البحر الأبيض المتوسط،

«ولم تسفر الجهود الوطنية والإقليمية عن تحسن فوري في الوضع».

ووفقا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشهر آب/أغسطس، كان هناك ٣ ١٧٧ حالة وفاة واختفاء في البحر الأبيض المتوسط. وزاد أيضا عدد القاصرين غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم القصر الذين وصلوا إلى إيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٥، بنسبة ١١٦ في المائة تقريبا، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه.

ويتطلب الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة، اتباع نهج شامل يتجاوز مجرد نهج ذي توجهين عسكري وأمني، بما في ذلك اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما تدعي بعض الدول داخل هذه الهيئة تشجيعه. ولذلك، ترفض فنزويلا مرة أخرى النهج المتوجه صوب الأمن وتجريم مسألة طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. وعلينا أن نتساءل عما إذا كان تدفق ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط قد انخفض أو أن الأمر يتعلق بمجرد احتوائهم على الأرض؟ ولربما يتعلق الأمر بوجود منظمات إجرامية مرتبطة بالاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص وتشكل السبب الجذري لتدفق اللاجئين والمهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا؟

وبوسعنا إيجاد أجوبة على تلك الأسئلة، إذا بدأنا بالاعتراف بأن هذه المأساة الإنسانية قد تفاقمت في السنوات الأخيرة، مع استمرار تفاقم الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نتيجة للتدخل الأجنبي، والتدخل العسكري والحرب، في نفس الوقت. ويتعين على أولئك الذين يروجون لزعزعة الاستقرار والأزمات في الحكومات المشكلة بصورة شرعية وقانونية، أن يضعوا في اعتبارهم أن الزيادة الكبيرة في تدفقات المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين هي أساسا نتيجة لظروف مروعة وعنيفة، وللتفكك الاجتماعي الذي أدى إلى نشوب الصراعات المسلحة والعدوان العسكري في بلدان مثل ليبيا وسوريا والعراق، من بين أمور أخرى، فضلا عن الفقر والتهميش الاجتماعي الذي يؤثر على البلدان الأشد فقرا.

وبالنسبة لفنزويلا، لا يتناول قرار اليوم سوى جزءا بسيطا من هذه المشكلة المعقدة، ونعتقد أنه من الضروري دراسة واعتماد تدابير بخصوص الأسباب الكامنة، التي تجبر الآلاف من الأشخاص على القيام بهذه الرحلات البحرية الخطيرة، فضلا عن الأسباب التي تدفعهم إلى أن يصبحوا ضحايا للاتجار بالبشر والتهريب.

ويشير تقرير الأمين العام أيضا في الفقرتين ٤ و ٦، على التوالي، إلى أن

« تشديد الضوابط على بعض الطرق ..... ربما أدى إلى زيادة تواتر استخدام الطرق الأخرى.

«ومع تشديد الضوابط وغياب المسارات الآمنة والنظامية المناسبة، تزداد صعوبة العبور عبر القنوات غير النظامية، مما يؤدي إلى تنامي سوق خدمات المهربين.»

وليس من خلال بناء الجدران أو الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق يجب علينا معالجة الأسباب الكامنة وراء تدفقات ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين إلى المناطق الأخرى، بما في ذلك أوروبا. ويبدو أنه عدا حجة مكافحة العصابات الإجرامية، فإن الغرض من هذه القرارات هو ببساطة منع هؤلاء الأشخاص الفقراء واليائسين، من الوصول إلى أماكن أكثر أمنا، كما يتبين من العدد المتزايد من السياسات الإقصائية والتقييدية التي انتشرت في بعض البلدان الأوروبية فيما يتعلق

بملتمسي اللجوء والمهاجرين الذين يلتمسون المأوى، والتي أدت علاوة على ذلك إلى انتشار المشاعر العنصرية وكراهية الأجانب في المنطقة، مما أدى بالتالي إلى تقويض الحوكمة في البلدان المستقبلة.

ووفقا للعديد من الدراسات، تم حتى الآن، بناء ٧٠ جدارا، أو هي قيد التشييد في جميع أنحاء العالم. ومن خلال اتخاذ مثل هذه التدابير، فإننا نتجه تدريجيا صوب عالم ستكون فيه بلدان الشمال محاطة بجدران تمنعها من رؤية وإدراك الحقيقة المروعة للأشخاص المنكوبين جراء الحروب، التي تشجعها مراكز السلطة وتؤججها، بدلا من الرد بالتضامن والتحلي بالمسؤوليتين الإنسانية والأخلاقية التي تتطلبها الحالة. ولا يمكننا أن ننسى، على غرار الفترات الأخرى في التاريخ، كيف فتحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما فنزويلا، أبوابها أمام ملايين المواطنين الباحثين عن الأمن والسلام وعن الفرص المتاحة في بلداننا.

ونود علاوة على ذلك، الإشارة إلى ضرورة تنفيذ التدابير الدولية للتخفيف من هذه المأساة الإنسانية بطريقة متضافرة ومنسقة. وتتطلب هذه المسألة منتديات مناقشة ديمقراطية واسعة النطاق، مثل الجمعية العامة، من أجل ضمان المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء، مع إشراك بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وبالمثل، من الأساسي أيضا أن يكون هناك تنسيق وتوليد للتآزر بين هذه البلدان والكيانات المختلفة للأمم المتحدة ذات الاختصاص في المجال ، والآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

وفي الختام، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا التزامها القاطع بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، و بخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية، والقرارات المتصلة بمسألة الاتجار بالبشر، وكذلك حتمية مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند معالجة هذه المسألة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تعي أوروغواي حالة الهجرة واللاجئين المثيرة للقلق على الصعيد العالمي. ووفقا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، فإنه خلال الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٨ أيلول/سبتمبر، دخل نحو ٣٠٢٤٨٦ من المهاجرين واللاجئين أوروبا عن طريق البحر ولاقى ٣٥٠٢ من الرجال والنساء والأطفال حتفهم أو اختفوا. وكثيراً ما نرى صورا تدمي القلوب للذين قضوا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط أثناء عبورهم البحر المتوسط في محاولة يائسة للفرار من الحروب والنزاعات التي اندلعت هناك في ظروف غير إنسانية بينما يخاطرون بحياتهم.

صوتت أوروغواي تأييدا لتجديد أحكام القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢) من خلال القرار الذي اتخذناه اليوم ٢٣١٢ (٢٠١٦) لأننا ندرك ضرورة معالجة والتصدي لتهريب البشر من جانب المنظمات الإجرامية التي تستفيد من الحالة الصعبة التي يعاني منها آلاف البشر الذين يكونون على استعداد للمخاطرة بحياتهم بخوض غمار البحار، بحثا عن حياة أفضل. وبالنسبة لأوروغواي، من الضروري أن يستمر عمل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط (عملية صوفيا) بما يتماشى تماما مع القانون الدولي الإنساني ومع الأخذ في الاعتبار شدة ضعف اللاجئين والمهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الصدد، يجب تنفيذ التدابير المشار إليها في القرار، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فضلا عن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أشير إلى أحد الجوانب البالغة الأهمية بالنسبة لبلدي، ألا وهو، عدم تجريم الهجرة. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء إدراج الإشارة التالية إلى الهجرة غير القانونية في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة:

«ضرورة اتخاذ إجراءات دولية فعالة لمعالجة مسألتي الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر في اتجاه أوروبا في جوانبهما الآنية والطويلة الأجل على حد سواء».

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن الهجرة لا تشكل جريمة ولذلك ينبغي للدول ألا تضع سياسات ترمي إلى تجريم المهاجرين. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تنفيذ القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦) الذي اتخذناه للتو لا يؤثر على الحقوق الإنسانية للمهاجرين وملتمسي اللجوء على متن السفن والذين يخضعون للتدابير الواردة في النص.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنه يمكنني أن أتفق مع إحدى النقاط التي تناولها ممثل فنزويلا، وهي أن هذا الأمر يمثل دراما إنسانية بل ودراما مأساوية. فقد أبحر أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ شخص من سواحل شمال أفريقيا في محاولة للوصول إلى إيطاليا خلال هذا العام وحده؛ ولم تُكتب النجاة لأكثر من ٠٠٠ ٣ منهم في تلك الرحلة. وفي الأسبوع الماضي، غرق أكثر من ٢٥٠ شخصا بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٤ سنوات إثر غرق سفينتهم على بعد ١٢ ميلا فقط من الشواطئ المصرية. وأفادت تقارير بأنه في الأسبوع الماضي وحده تعين إنقاذ أكثر من ٠٠٠ ١١ من المهاجرين قبالة السواحل الليبية.

إن عملنا اليوم جزء واحد – جزء واحد فقط – مما هو مطلوب لإنقاذ الأرواح. وإجمالا، فقد أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص أرواحهم في البحر منذ عام ٢٠١٤ بعد أن قطعوا أميالا لا يمكن حصرها للفرار من النزاع والفقر المدقع واستغل مهربو المهاجرين والمتجرون بالبشر حالتهم البائسة. ولوقف عمل المهربين ووضع حد للوفيات التي لا مبرر لها في البحر، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا إجراءات في العام الماضي من خلال عملية صوفيا التي تنفذها القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ساعدت العملية في إنقاذ أكثر من ٠٠٠ ٣٧ شخص. ولهذا السبب، تؤيد الولايات المتحدة تجديد القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٦) لتمديد دعم المجلس لعملية الاتحاد الأوروبي.

ويسرنا أن الاتحاد الأوروبي قرر توسيع نطاق ولاية عمليته للمساعدة في تدريب حرس السواحل الليبي والبحرية الليبية. كما تقدم الولايات المتحدة المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الحكومة الليبية الجديدة وتحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها رئيس وزراء ليبيا السراج ومجلسها الرئاسي والمجتمع المدني فيها، وذلك لمساعدة الليبيين على إرساء نظام سياسي ديمقراطي وتمثيلي ولتعزيز قدرات المؤسسات الليبية الحاسمة الأهمية على تقديم الخدمات وتأمين الأراضي الليبية وبناء مؤسسات أمنية وطنية فعالة بقيادة مدنية.

ويجب أن نعالج أيضا التجاوزات التي تواجه اللاجئين وغيرهم من المهاجرين خشية أن تكون للجهود الرامية إلى إيقاف عمليات تهريب الأشخاص عواقب غير مقصودة تتمثل في تقطع السبل بملتمسي اللجوء مع عدم وجود خيارات للفرار من العنف والنزاع. ونحث الاتحاد الأوروبي وحكومة الوفاق الوطني على كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين الذين يتم إنقاذهم، وفقا للقانون الدولي الساري. ويجب علينا أيضا مواصلة العمل لإنهاء الأسباب الجذرية لهذه الأزمة– النزاعات والفقر المدقع– التي تدفع الأشخاص لترك ديارهم والشروع في رحلة خطرة جدا لعبور البحر الأبيض المتوسط.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦)، الذي يمدد لفترة ١٢ شهرا الولاية التي تستند إليها عملية صوفيا للتصدي للمهاجرين في أعالي البحار قبالة السواحل الليبية. وأشكر القائمة على الصياغة من الوفد البريطاني على العمل الفعال للغاية بشأن هذه المسألة. وبالطبع، كان بوسعها الاعتماد على كامل دعم دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس الأمن طوال المفاوضات.

وفي كل يوم، يخاطر المزيد من الرجال والنساء ومعهم أطفالهم في كثير من الأحيان بحياتهم في محاولة لعبور البحر الأبيض المتوسط على أيدي المهربين الذين يستغلون بخبث محنتهم. إن عملية صوفيا التي تقوم بها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط قد أنقذت أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص منذ بداية العام. وهذه جميعا أرواح بشرية تم إنقاذها. وهذا ليس إلا جزءا من الاستجابة للأزمة الشاملة للمهاجرين لكنه يظل مع ذلك مفيدا وضروريا. وفعالية عملية صوفيا تقوم إلى حد كبير على الولاية المناطة بها من قبل المجلس والتي تتيح لها الموارد اللازمة لمكافحة الاتجار بالمهاجرين على نحو فعال. وهي تسعى إلى القيام بذلك في إطار تعاون أوسع نطاقا مع حكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء السراج، والذي سينطوي قريبا على تدريب الاتحاد الأوروبي لحرس السواحل الليبية.

وكما هو الحال مع القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) يبين هذا النص الجديد بصورة محددة الظروف التي تسمح باستخدام القوة في مواجهة المتجرين والمهربين. ويشمل أيضا ضمانات قوية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين على متن السفن المعنية. ولم يتغير شيء بشأن تلك النقطة الحاسمة وبالتالي لا تزال مطالبنا كما هي.

وترى فرنسا أنه من المهم للغاية أن تواصل الأمم المتحدة الحشد للتوصل إلى حل شامل لأزمة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط والحالات المأساوية التي تسفر عنها. ونرى أن هذا النص جزء من الإجابة. ونعتقد أنه لا يمكن للمجلس أن يقف مكتوف الأيدي في صمت في السياق المأساوي للحالة في البحر المتوسط في الوقت الحالي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على تولي مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وكلنا ثقة بقدرتكم على إدارة أعمال المجلس بكل نجاح واقتدار. والشكر موصول للممثل الدائم لنيوزيلندا على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. كما أتقدم بالشكر إلى وفد المملكة المتحدة على جهوده القيمة في التوصل إلى توافق حول القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦) المتخذ.

إن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة، تمتد إلى عمق التاريخ ولازمت البشرية في مراحل تطورها عبر الحقب الزمنية المختلفة خلال رحلة الإنسان في البحث عن مصادر العيش والحياة الكريمة وتحقيق الأمن. لكن ما يشهده العالم حاليا هو ظاهرة غير مسبوقة لتدفق البشر عبر موجات ضخمة بحيث أصبحت معالجة هذه الظاهرة من أولويات العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر.

ومنطقة البحر المتوسط ليست استثناء من هذا الحراك البشري الكبير بفعل العديد من الأسباب، مثل النزاعات والصراعات المسلحة وانتشار الإرهاب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والتنموية وانتشار الفقر والتدهور البيئي. وبلادي في قلب كل ذلك الحراك، حيث وبحكم موقعها الجغرافي، أصبحت معبرا للآلاف من أبناء القارة الأفريقية وغيرها، في طريقهم نحو أوروبا عبر البحر المتوسط يجازفون بحياتهم على أمل الخروج من حالة البؤس وانعدام الأمان التي يعيشونها في

بلدانهم لينتهي المطاف بهم غرقا في أعماق البحر المتوسط في مأساة إنسانية غير مسبوقة كان المهاجر ضحيتها أكثر من مرة. فتارة، هو ضحية لظروفه التي اضطرته للهجرة والمغامرة بحياته، وتارة أخرى هو ضحية لشبكات التهريب والاتجار واستغلال البشر، مستفيدة تلك الشبكات الإجرامية من ضعف المؤسسات الأمنية في ليبيا بفعل الانقسام السياسي.

ولهذا، فإننا نؤكد على أهمية التعاون مع المؤسسات الأمنية في ليبيا، وخاصة خفر السواحل، والذي ورغم قلة الإمكانيات المتوفرة لديه، استطاع إنقاذ أرواح المئات من المهاجرين أثناء عبورهم للبحر المتوسط، وتعزيز قدراتها في سبيل مكافحة شبكات الاتجار وتهريب البشر. كما يحتم علينا جميعا التعاون سواء في بلدان المنشأ والعبور أو في بلدان المقصد لإيجاد حل لهذه المأساة ورغم كل الظروف الأمنية الهشة إلا أن الشيء الإيجابي هو أننا ما زلنا دولة عبور ولسنا دولة مصدر.

إننا نقدر حرص الاتحاد الأوروبي على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون عبر البحر المتوسط وإنقاذ حياة الآلاف منهم والدور المهم الذي قامت به بعثة الاتحاد الأوروبي بالخصوص، ولكن كما سبق وأن تحدثنا خلال جلسة مجلس الأمن (انظر S/PV.7531) عندما تم اتخاذ قرار العام الماضي (القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥))، فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها بالوسائل الأمنية فحسب، ولا بالاقتراح الذي دعا إليه مسؤول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، والمتمثل في إنشاء مدينة للمهاجرين في ليبيا، والذي يعتبر عملية تعدي على السيادة الليبية، ولا ما اقترحه البعض الآخر بشأن إلغاء قوانين الهجرة والإقامة، ما يعد تهربا من المعالجة الحقيقية لجذور هذه الظاهرة والمقاربة الشاملة لمواجهتها والمتمثلة في تركيز الانتباه على دول المصدر، وذلك من خلال المساعدة على تعزيز آليات تسوية المنازعات والصراعات المسلحة وتعزيز قدرات تلك البلدان على مواجهة الإرهاب والالتزام بتقديم المساعدات التنموية والإنسانية وإقامة المشاريع المختلفة لتوفير فرص العمل وتوظيف الشباب وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماعات التي عقدت بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وكان آخرها الاجتماع الذي عقد في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وإقامة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة تشارك فيه دول المصدر والعبور والمقصد يتم خلاله دعم دول المصدر من قبل الدول المتقدمة تقنيا واقتصاديا من أجل إقامة مشاريع تنموية في دول المصدر، تضمن خلق فرص عمل في تلك الدول ومساعدتها في وضع استراتيجيات تحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الوقت الذي نقدر فيه الجهود الكبيرة للاتحاد الأوروبي في إنقاذ أرواح الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين أثناء عبورهم البحر المتوسط، إلا أنه وكما يشير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2016/766 من حيث أن الجهود الوطنية والإقليمية لم تسفر حتى الآن عن أي تحسن في الوضع. ولذلك، فنحن بحاجة إلى استراتيجية بعيدة المدى يكون للاتحاد الأوروبي دور بارز فيها، تركز على معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتوازي مع العمل القصير المدى المتمثل في إنقاذ أرواح الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من خلال التشاور المستمر مع الدول المعنية وبشكل خاص ليبيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وفي الختام، لا أعتقد أن هناك من يعارض أي جهد دولي للحيلولة دون فقد المزيد من الأرواح في عرض البحر المتوسط ووقف هذه المأساة الإنسانية، بشرط أن يكون هذا الجهد في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.